

محاضرة الثالثة عشر:

- دور الأسرة في الوقاية من الجريمة -

تمهيد :

تعتبر الأسرة من بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تحتضن الطفل في مراحل حياته الأولى والتي تسعى جاهدة لتحقيق الحاجيات الأساسية له ، ولعل التخلي عن هذا المطلب الشرعي في التكفل بالطفل أو محاولة التهور به في هذا الجانب ،يؤدي إلى خلق عدة مشكلات اجتماعية تؤدي به إلى الانحراف والجريمة نتيجة لاحتضانه من طرف الشارع أو رفقاء السوء ، وعليه نحاول في هذا المقام ذكر دور الأسرة في وقاية الفرد من الجريمة .

أولاً- الوقاية من الجريمة:

١- تعريف الوقاية من الجريمة:

تعني أي عمل أو نشاط يصمم للتخفيض من المعدل الحالي للجريمة أو انتشار الوعي بوجود الجريمة والخوف منها ، كما تعني محاولة القضاء علي الجريمة إما قبل حدوثها أو قبل حدوث المزيد منها. وعليه فمفهوم الوقاية من الجريمة ليس مرادفا لمفهوم التحكم في الجريمة. (عسوس، ١٩٩٦: ٠٨)

كما تعرف أيضا علي أنها لجهود التي قد تبذلها الدولة، والمجتمع، والأفراد من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وفقا لعدد من البرامج، والأنشطة، والاستراتيجيات اللازمة في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن،

والاستقرار الاجتماعي، والحماية من كل ما يحول دون تحقيق ذلك (ناصف ، يوسف، ٢٠٢٠:١٣٩)

ويضيف (العمار، ٢٠٠٠:٢١) هي التدخل المبكر لحماية الأفراد والمجتمعات من ارتاب الجريمة الانحرافات ، التي يتوقع أو يحتمل أن يرتكب ، وتفادي حدوثها مستقبلا بالقضاء علي العوامل التي تسبب أو تهيء أو تساعد أو تعجل بارتكابها".

٢-أنواع الوقاية من الجريمة:

لقد حدد علماء الوقاية من الجريمة في تصنيف مجالات وتخصصات الوقاية من الجريمة من حيث الإجراء والتطبيق، وفي هذا الصدد صنفها (الريدي محمد بن ابراهيم، ٢٠١١: ٨٥-٩٠) في ثلاث نذكر منها:

الوقاية الشاملة من الجريمة : تلك الخطط والنماذج والبرامج والتدابير الوقائية التي تقدم لتشمل جميع فئات وأطراف المجتمع الأسوياء منهم في المقام الأول ، وثانيا للفئات والجماعات المعرضة للانحراف وارتكاب الجريمة .

الوقاية الموجهة لمواقف معينة: ويقصد بها وضع برامج وتدابير وقائية محددة موجهة لمواقف إجرائية بعينها، أو نمطا اجراميا طاغيا محددًا، أو أهدافا إجرامية بذاتها أو أماكن ومناطق تكثر فيها الجريمة والعوامل المؤدية اليها في زمن محدد. و مثال ذلك التركيز علي المناطق التي تنتشر فيها الجريمة والعوامل

المؤدية إليها بمعدلات أعلى من غيرها من المناطق الخرى والتي تسمى بالمناطق الساخنة أو الأماكن الحرجة التي لا يخلو منها أي مجتمع .

الوقاية الموجهة للفئات الخاصة: ويقصد بها إعداد وتصميم برامج ونماذج وتدابير وقائية قبلية خاصة لمجموعة من الفئات المختلفة أي كل فئة خاصة يوجه لها برامج وتدابير خاصة بها بمعنى التفريد في العلاج والوقاية بحسب الفئات الخاصة ، وأمثلةها: الأيتام ومجهولي النسب، أبناء المتورطين في العمليات الإرهابية، أبناء وأسرى المودعين في السجون، الأحداث والمراهقين المتسكعون في الشوارع، المتخلفون دراسيا ، أبناء وأسرى العسكريين المشاركين في مواجهات حربية .

٣- مبادئ الوقاية من الجريمة :

على الرغم من اتساع آفاق دراسة الجريمة و الانحراف و بالرغم من حاجتنا إلى المزيد من الدراسات، إلا أننا نستطيع أن نضع الخطوط العريضة لمبادئ الوقاية من التورط في الجريمة و الانحراف و من تلك المبادئ حسب ما حددتها (النوي أمنة ، ٢٠١٣ : ٢٧٤) مايلي :

- توفير فرص النمو السوي لكل عناصر الشخصية في الطفولة ، ذلك لان جذور الجريمة توجد في أعماق الشخصية منذ التاريخ المبكر للفرد و يستطيع الآباء و المربون منع النزاعات الغير اجتماعية في أطفالهم عن طريق توفير جو انفعالي صحي في المنزل و إقامة علاقات ودية مع أطفالهم وان يوجهوا بعناية نموهم الأخلاقي و نمو شخصيتهم و

في هذا تستطيع دور التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها أن تلعب دورا هاما في عملية التطبيع الاجتماعي .

-اكتشاف الاستعداد و القابلية للجنوح و الإجرام اكتشافا مبكرا لان الفرد لا يصبح مجرما بين عشية وضحاها ,إنما الإجرام ينما تدريجيا,فمن المحتمل القضاء على النزعات الإجرامية قبل أن يستفحل أمرها عن طريق الاكتشاف المبكر و الإرشاد و التوجيه في المراحل الأولى.

-الابتعاد عن العوامل التي تشجع الجريمة ويتضمن هذا المبدأ إبعاد الأطفال عن الاماكن المحفزة و المشجعة على الاجرام و التوسيع في اماكن الترفيه لكي تقدم منافذ للمحرومين .
-فرض سلطان القانون بصفة حازمة و توفير الإشراف الدقيق, ولا شك أن إغراء ارتكاب الجريمة يقابل بالخوف من العقوبة, فالفرد يتردد في ارتكاب الجريمة إذا تبين انه سيلقى حتما عقابه ,وفي هذا الصدد فان حسم رجال الشرطة وقولهم وخرق النظام القضائي سوف يؤدي إلى اصلاح الكثير من الحالات المرضية و تمنعها من ارتكاب الجريمة.
-توفير نظام جيد للإصلاح الحكومي و الشرعي فعلى أساس طبيعة القانون يتوقف ارتكاب الجريمة.

٤-شروط العمل للوقاية من الجريمة :

حدد (أبو عليان ، ٢٠١٦) ثلاثة شروط رئيسية للوقاية من الجريمة نذكر منها:

- أن يتم التعامل مع الظروف التي تفرز الفعل الاجرامي أو تساهم في إبرازه

• أن تكون الجهود الوقائية موجهة للتعامل مع الأفراد والجماعات الذين وقعوا في وحل الجريمة .

• أن يغلب على العمل الوقائي الجهد الجماعي والمجتمعي ، ولا بد من اشراك كافة الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير حكومية .

الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة :

وقد استخلص العديد من الباحثين عدة اتجاهات حديثة للوقاية من الجريمة ، وفي هذا السياق ذكر (الحبران ، ٢٠١٧ : ٥١٨-٥١٩) ثلاث اتجاهات رئيسية في الوقاية من الجريمة :

الاتجاه الأول : يهدف إلى من الوقاية من الجريمة من خلال تصميم البيئة وتغييرها تغيرا من شأنه تقليل فرص ارتكابها لتثبيط عزم المجرمين المحتملين . ولتحقيق الوقاية من الجريمة من خلال هذا الاتجاه ، يرى البعض أن ارتكاب الجريمة ليس مرتبطا فقط بالسمات البيولوجية والنفسية للمجرم ، ولا للعوامل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع بل يركز أيضا على العوامل الموقفية التي تؤثر على ارتكاب الجريمة .

والوقاية من الجريمة وفقا لهذا الاتجاه تتحقق من خلال إعادة النظر في أساليب تخطيط المدن والتصميمات المعمارية على نحو يصعب ارتكاب الجرائم أو يقلل فرص ارتكابها .

الاتجاه الثاني :

ويهدف هذا الاتجاه إلى اتخاذ تدابير وقائية فعالة لحماية ضحايا الجريمة المحتملين ، حيث أظهرت الدراسات والبحوث أهمية دور المجني عليه في ارتكاب الجريمة ، فالمجني عليه في كثير من الأحيان يخلق بسلوكه وأفعاله هذه المغريات ، وهذه المنبهات التي ستحث المجرم الكامن على التحرك وستدفعه الى الانقراض على فريسته.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه من الواجب اتخاذ تدابير وقائية فعالية لحماية ضحايا الجريمة المحتملين بشتى الطرق مثل: استخدام وسائل الاعلام والتوعية والتعليم بهدف تغيير سلوكهم أو حثهم على تغيير الاحتياطات الواجبة لحماية أنفسهم وأموالهم ضد الاعتداء.

الاتجاه الثالث:

يهدف هذا الاتجاه إلى العمل على إجراء تغييرات اجتماعية جذرية فقد ثبت من خلال التجارب التاريخية أن الجريمة الناتجة عن المشاكل الاجتماعية لا يمكن حلها بقانون العقوبات ، حيث أن هناك بالفعل جرائم كالنار وإدمان المخدرات لم تفلح القوانين والعقوبات الشديدة القسوة في القضاء عليها أو الحد منها، ويتطلب علاج مثل هذه المشكلات حلولاً اجتماعية تعالج الجذور ، وتسعى إلى منع الأسباب والظروف التي تخلق الدوافع لارتكاب الجرائم .

والسبيل إلى هذه التغييرات إنما يكون عن طريق مشاركة الجماهير والمؤسسات في تنمية المجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً، من الضروري أن تتكون قناعة كاملة لدى جميع أفراد المجتمع مؤداها أن كثير من مشكلات مجتمعهم حلها في

يدهم ،وبجهودهم الشخصية ، وأن مجرد ازاحتها عن كاملهم ووضعها على كاهل الحكومات ، إنما هو هروب لن يحل هذه المشكلات .

ثانيا : الأسرة:

١-تعريف الاسرة : يعرف شحاتة الأسرة على أنها "مجموعة من الأفراد تربط بينهم صلة الدم أو الزواج ، وتضم عادة الأب والأم والأبناء وقد تضم أفراد آخرين من الأقارب " (التميمي فاطمة، ٢٠٠٣، ٢٠١٩، ص ٣٨٥) .

ويعرفها أيضا جون سكوت بأنها هيكل اجتماعي يتميز بطابع ثقافي مميز يختلف من مجتمع إلى آخر " (جون سكوت،، ٢٠٠٩، ص ١٩٣)

وفي السياق ذاته يضيف (السراي، ٢٠٢٠، ص ٢٠١) نقلا عن (نبيل، ٢٠١١) تعريفا آخر للأسرة على أنها وحدة اجتماعية تتكون في الأغلب من زوج وزوجة وأبناء وهم يشكلون مجموعة من الشخصيات المتفاعلة التي يجمعها صنف واحد في حياتهم الاجتماعية المشتركة ، ويتحقق هذا الهدف بصورة أولية عن طريق التفاعل الأسري الذي يحدث داخل العائلة .

٢-أهمية الأسرة :

ونذكرت (داود ، ٢٠٢٠، ص ٥٢٢) ترجع أهمية الأسرة في تربية الأبناء ترجع إلى مايلي :

١. الأسرة هي المكان الأول والأهم في الذي يتم فيه الاتصال ما بين الأسرة والطفل في كافة المجالات .

٢. داخل الأسرة يتعلم الطفل اللغة والقدرة على التعبير .

٣. الأسرة هي الناقل للثقافة والمعرفة بكل أشكالها.

٤. داخل الأسرة يتعلم الأطفال ما تراه الأسرة من عادات وتقاليد مناسبة وتعتقد لأنها

صحيحة

٥. داخل الأسرة تتم أكبر عملية اتصال وتلازم وتغذية راجعة .

٦. تعطي الأسرة للطفل الأمان والطمأنينة وتمنحه الحاجات الفسيولوجية والنفسية المختلفة

٧. تشكل الأسرة المرجعية الصحيحة للطفل لمختلف أمور الحياة وبخاصة عند تقييم سلوكه

وإصدار الأحكام على مختلف الأشياء ويتعلم الطفل من خلالها العديد من الأمور منها

(الثواب والعقاب من أجل تعويدهم على الطاعة والالتزام أو ترك عادة سيئة أو إيجاد

سلوك جديد.

٣-وظائف الأسرة :

١- الوظيفة البيولوجية: وتتمثل في إنجاب الأفراد وتعتبر الأسرة المؤسسة

الاجتماعية الهامة التي تستمر من النوع البشري ومنعه من الانقراض وينسب كل

فرد إلى عائلته و حسب عدا اللقطاء. .

٢- الوظيفة التربوية :

تشكل السنوات الخمس الأولى من عمر الطفل أهم مرحلة في تاريخ حياته ،

فالفردي البشري أكثر الكائنات الحية اتكالا على الغير، ومن هنا تأتي أهمية الأسرة

للطفل فالميلاد البيولوجي للفرد ليس ثقافة ينتمي إلى مجتمع معين وهذا لا يأتي

إلا من خلال تربيته على يد أسرة تتولاه وترعاه وتحافظ عليه ومأكله ومشربه ومسكنه فالسنوات الخمس الأولى للطفل هي التي تحدد معالم شخصيته في المستقبل ولا يتلقى الطفل في العادة أي من أنماط التربية في هذه السنوات إلا من أسرته . (الساعدي، ٢٠١٩، ص ٢٢٧)

الوظيفة الاجتماعية :

تتجلى هذه الوظيفة في عملية التنشئة الاجتماعية التي تبدو تأثيرها في السنوات الأولى من حياة الطفل على وجه الخصوص، ففي هذه السن يتم تطبيع الطفل اجتماعيا وتعويده على النظم الاجتماعية كالتغذية ، الإخراج، التربية الجنسية ، الاستقلال، وهنا يتعلم لغته القومية والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية . (عزي، ٢٠١٤، ص ٦٥)

الوظيفة النفسية :

تتحدد الوظيفية النفسية في مدى اشباع الفرد لحاجات الأمن والاستقرار كما ذكره ماسلو في سلم الحاجات، وهذا المطلب أساسي في حياة الأفراد ولن يتحقق إلا في كنف الأسرة ومدى قدرتها على اشباعها لحاجات الطفل لكي ينمو نمو سليما يحقق له تحقيق ذاته على الوجه المطلوب من خلال دور كل من الوالدين في هذا الشأن

وظيفة التنشئة الاجتماعية :

هي من الوظائف الأساسية التي لا يمكن للإنسان أو الجماعة أو المجتمع الاستغناء عنها، وذلك لكون الانسان يولد ولديه أي نوع من القدرة على مواجهة متطلبات الحياة، على العكس من صغار أبناء المملكة الحيوانية ، فبعضهم يقوم بقضاء حاجته بمفرده حال خروجه للحية ، وبعضهم الاخر يستمر لفترة يعتمد على الام إلا أن هذه الفترة أيا كانت فهي قصيرة جدا قياسا بالفترة التي يحتاجها الانسان للاعتماد على ذاته . (أحمد ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٢)

الوظيفة الاقتصادية :

تتمثل أساسا في تأمين المتطلبات المادية ومن ثم اشباع حاجات أفرادها المختلفة والمتعددة، وهذا ما أوجد نظاما ، داخل الأسرة يؤدي فيه كل من الأب والأم دورا أساسيا في هذا المضمار بعدها المسؤولين على تأمين الحاجيات وتوفير سبل ذلك، وهذا من السعي من خارج المحيط الأسري والذي ينجم عنه ظهور علاقات ورابط اقتصادية خارجية ، ويؤدي الوضع الاقتصادي المادي للأسرة دورا كبيرا في بلورة وظيفتها الاقتصادية مقابل وظيفتها في التنشئة الاجتماعية للأطفال وذلك في مستويات عديدة: على مستوى النمو الجسدي والذكاء ،النجاح المدرسي وأوضاع التكيف الاجتماعي، فالوضع الاقتصادي لأسرة يرتبط مباشرة بحاجات التربية والتعلم ، فالأسرة تستطيع أن توفر لأبنائها حاجاتهم المادية بشكل جيد، من غذاء ومسكن ، وألعاب، ورحلات علمية، وامتلاك أجهزة تعليمية، كالحاسب والفيديو، والكتب والقصص، أي تستطيع أن تضمن لأبنائها تنشئة اجتماعية سليمة ، وعلى العكس الأسرة التي لا تستطيع أن توفر لأطفالها هذه الحاجات

الأساسية ، المر الذي يشعر الطفل بالحرمان والدونية وقد يؤدي أحيانا به إلى السرقة والحرمان . (الساعدي، ٢٠١٩، ص ٢٢٨-٢٢٩)

٤- دور الأسرة في الوقاية من الجريمة :

حدد (ناصر، ٢٠٢٠: ١٦٠) دور الاسرة في الوقاية من الجريمة في النقاط التالية:

- استقرار الأسرة قد يقلل من انخراط الشباب في الجريمة .
- إلمام الوالدين بأسس التربية السليمة يسهم في إبعاد الشباب عن الجريمة.
- عدم وجود مشاكل أسرية يشجع الشباب على عدم الاختلاط برفاق السوء.
- عدم التعرض لأنماط التنشئة القاسية يدعم الشباب على الابتعاد عن بعض السلوكيات غير المقبولة اجتماعيا
- أساليب التنشئة الأسرية الديمقراطية تقلل من ارتكاب الجريمة.
- مراقبة الأهل لسلوكيات الأبناء اليومية يُعد أمرا هاما الإجرامي لتقليل من سلوك ارتكابهم للجريمة .
- -تواصل الوالدين مع المدرسة لمعرفة سلوك الأبناء يمثل إجراء يقي الشباب الجريمة.
- سؤال الأسرة المتكرر عن أصدقاء الأبناء يشعرهم بالمراقبة ويشجعهم على الالتزام بمعايير السلوك القويم.
- التزام الأسرة بالقيم الاجتماعية السائدة يقلل من فرصة الأبناء في ارتكاب الجريمة.
- التزام الأسرة بالقيم الدينية يعزز السلوك القويم للأبناء.

- إرشاد وتوعية الأبناء إجراء وقائي للحد من الجريمة.
 - إشراك الأبناء في القرارات الأسرية يزيد من ثقتهم بأنفسهم والتزامهم بالمعايير الاجتماعية.
- متابعة الأسرة تحصيل أبنائها في المدرسة يعتبر عاملاً مهماً في الرقابة وضبط.